بعض الدول الغربية التي كانت تصر على ضرورة ادانة اللاسامية في نفس القرار . وكان موقفنا من هذه المحاولة أنـــه ليس لدينا أي مانع في ادانة اللاسامية في أي قرار منفصل تستصدره الجمعية العامة ويقيننا ان كافة الدول العربية ستصوت لصالح هذا القرار اما محاولة ربط موضوع اللاسامية بموضوع ادانـــة الصهيونية ووصفها بالعنصرية في هذا الوقت وبالشكل المقترح فأمر مرفوض جملة وتفصيلا . وقد نال هذا القرار اعتناء خاصا نظرا لاهميته التاريخية ونظرا للضغط التي مارسته كل مـــن اسرائيل والولايات المتحدة الى حد أن حكومة الولايات المتحدة اعتبرت الاقتراع لصالح مثل هذا القرار موجها ضدها بشكل خاص . فكان التهديد والوعيد ، وكان الضغـــط والتشكيك الى درجة أننا كنا نتخوف من أن تفلت مجموعة الدول التي ايدتنا نتيجـــة الضغط هذا ونتيجة الانقسام العربي والبلبلة التي عانت منها بعض الوفود العربية. وأمام محاولات الدول الغربية لتأجيل النظر في هذه التوصية والتهديد بقطع مساعداتها عن الدول الافريقية في العقد المخصص لمكافحة سياسة الابارتايد (Apartheid) ولازالة كافة أشكال التمييز العنصري ، فقد جاء أكثر من مسؤول افريقي يطلب منـــا القبول بالتأجيل وقد جاء من يحاول تأجيل كافة توصيات اللجنة الثالثة الى موعد اخر أو حتى الى الدورة القادمة. ولكن الموقف العربي بعد أن تبلور وانسجم مع موقف م.ت.ف لعب دورا في الحيلولة دون التأجيل . ووقفت الدول التي صوتت لصالح التوصية في اللجنة الثالثة في معظمها صفا واحدا وصلبا . وقد علمنا من أكثر من مصدر بأن بعض الدول التي اقترعت لصالح القرار في اللجنة الثالثة ستمتنع عن التصويت وذكر منها شيلي ، فكان تعليقنا ان اقتراع حكومة شيلي الحالية لصالح القرار كان احراجا لمنظمة التحرير الفلسطينيـــة .

ومما لا شك فيه ان هذا القرار جاء مكملا للقرارات التي اتخذت في الدورة السابقة بالنسبة لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية الثابتة وبالنسبة لمنح م.ت.ف صفـــة المراقب .

وهذا القرار الذي اعترف زعماء اسرائيل والحركة الصهيونية بخطورته ، وبكونه من الناحية الايديولوجية « حكمـــا بالاعدام » ضد اسرائيل ، سيكون منطلقـــا فكريا وتاريخيا لا بد من الاعتماد عليه لتعرية الكيان الصهيوني العنصري وفضحه ، تمهيدا لحرمانه من ممارسة حقوقه في الجمعية العامة على غرار ما حدث للكيان العنصري في جنوب افريقيا .